

فلسفة القانون الطبيعي كمصدر من مصادر القانون

أ. غانم عيسى إدريس – قسم القانون الجنائي – كلية القانون جامعة بنغازي

Ghanim.adheem@ius.edu.ly

The philosophy of natural law as a source of law

Abstract:

The researcher explores, through investigation, analysis, and comparison, the concept of natural law as a source of law. This research examines the origin of the law, its origins in which philosophical eras, and which school it is attributed to. Furthermore, the researcher delves into the various legislative and judicial trends that embrace the concept, and other laws that reject it, as well as providing examples from Libyan and Egyptian law. Finally, we will discuss the Islamic Sharia's view of natural law, and whether it is consistent with what was presented by Christian philosophers before them or not?

Aghanem Issa Idris

الملخص:

يبحث الباحث من خلال التقصي والتحليل والمقارنة فكرة القانون الطبيعي كمصدر من مصادر القانون، من حيث مصدر القانون ونشأته الأولى منذ العصور الفلسفية ولأي مدرسة ينتسب، فضلاً عن الخوض في الاتجاهات التشريعية والقضائية المختلفة الآخذة بالفكرة، والقوانين الأخرى الراضة له، فضلاً عن ضرب أمثلة من المشرع الليبي والمصري، وأخيراً سنخرج عند نظرة الشريعة الإسلامية للقانون الطبيعي، وهل هي متفقة مع ما عرضه قبلهم الفلاسفة المسيحيين أم لا؟.

المقدمة:

تعتبر فكرة القانون الطبيعي من أبرز ملامح الفكر السياسي الغربي؛ إذ أنها تنحدر في عمق الحضارات القديمة كالفرعونية، والبابلية، فضلاً عن وضوح ملامحها في الفكر اليوناني والروماني. ففكرة القانون الطبيعي عتيقة وقديمة، قدم فكر القانون في حد ذاته. فلذلك برز المذهب المشهور (لا قانون بدون قانون طبيعي). وهي فكرة لطالما أثارت اهتمام الفلاسفة والمفكرين قديماً وحديثاً في جميع الشرائع

والحضارات شرقاً وغرباً حيث أقيمت حولها العديد من المناقشات الفكرية والفلسفية حول فكرة الطبيعة والعقل الطبيعي والقانون الطبيعي. فمصطلح القانون الطبيعي وإن كان من أقدم الأفكار وأعرق المفاهيم الفلسفية إلا أنه خضع لتطور كبير وإن كان لا يزال يحتفظ بجوهره الأصلي.

إشكالية البحث:

تكمن الاشكالية الاساسية لهذا البحث هي الاجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما المقصود بالقانون الطبيعي ومبادئه.
2. ما هو التطور التاريخي الذي لحق بفكرة القانون الطبيعي.
3. ماهي أبرز ملامح القانون الطبيعي في الفكر الغربي.
4. ماهي نظرة الشريعة للقانون الطبيعي.

أهداف البحث :

5. معرفة المقصود بالقانون الطبيعي ومبادئه ؟
6. التعرف على التطور التاريخي الذي لحق بفكرة القانون الطبيعي ؟
7. بيان أبرز ملامح القانون الطبيعي في الفكر الغربي ؟
8. توضيح نظرة الشريعة للقانون الطبيعي ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث حال كونه يسلط الضوء حول إمكانية اعتبار مبادئ القانون الطبيعي مرجعاً حالياً للتشريع أم لا؟ وكذلك دراسة مدى تأثيره على القوانين الوضعية في العصر الحديث.

منهج البحث:

ولغرض كتابة هذا البحث بشكل علمي ومنهجي متكامل تم استخدام المنهج الوصفي التحليل والتاريخي المقارن.

خطة البحث:

سوف نتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل والتأصيل في مباحث ثلاثة أولها ماهية القانون الطبيعي ومبادئه، وثانيها الأصل التاريخي لمبدأ القانون الطبيعي، وأخرها مفهوم القانون الطبيعي بين المسيحية والاسلام.

المبحث الأول - ماهية القانون الطبيعي ومبادئه:

لم تكن المجتمعات البدائية تميّز في بداية الخليقة بين العالم الطبيعي وعالم الإنسان والشؤون الإنسانية بشكل واضح كما هو الحال الآن فكانت المفاهيم والمعتقدات مبيّنة على قناعات بالآلهة والارواح وقدرتها في التحكيم والسيطرة كل شيء، بما في ذلك الانسان نفسه فلم يوضع تعريف للقانون بشكل عام ولا القانون الطبيعي بشكل خاص، لذلك وجب علينا أولاً تذكر ماهية القانون الطبيعي.

المطلب الأول - تعريف القانون الطبيعي :

تذكر التفسيرات الفلسفية القديمة بأنه القانون الطبيعي هو أحد القوانين أي أنه هو القانون الالهي " الأمر الذي ينفي إمكانية تدخل البشر في صناعته وصياغته "(1)، ففكرة القانون الطبيعي تتضمن تلك المثل العليا الأزلية والخالدة في الزمان، والمكان، التي تتحكم في النظام الكوني كله، فهو قانون ليس من صنع الإنسان وإنما يقتصر دورة على كشف ملامحه، فهي قانون يلزم جميع البشر؛ لأنه يقوم على وجه الطبيعة الإنسانية، فيعتبر الأساس الحقيقي للعدالة المرجوة(2)؛ ولكي نعرف القانون الطبيعي العام والقانون الطبيعي الخاص يجب ان نفرق بعض المفاهيم التي تتشابه معه كالقوانين الطبيعية، والقانون الطبيعي بمعناه العام، والقانون الطبيعي بمعناه الخاص.

الفرع الأول - حقيقة القوانين الطبيعية:

فقوانين الطبيعة هي جماع النواميس التي في الوجود بأكمله والتي من خلاله نشهد السيطرة الواضحة على الظواهر الكونية الطبيعية، وهي التي توجه الكائنات الساكنة على الأرض، والتي تعمر الكون في مساراتها التي تلزمها، والتي تظهر لنا من خلالها بما يناسب طبيعة كلا منها ويحافظ عليها دون خلل أو اختلال.

ومجال هذه القوانين واسع، فعلم الفيزياء والأحياء والجيولوجيا، والفلك، وسائر العلوم الكونية التي تتناول تركيب الأرض والشمس، والقمر، وسائر المجرات السماوية وحركاته في أفلاكها ، وكذلك تظهر من خلال تعاقب الليل والنهار، والفصول الأربعة، وكذلك الظواهر الطبيعية كالجاذبية، والمجالات المغناطيسية، والكهربائية، والضغط الجوي والكسوف، والخسوف، وتصريف الرياح وغيرها من ظواهر الطبيعة (3)

الفرع الثاني - تعريف القانون الطبيعي بمعناه العام:

- يعرف القانون اصطلاحاً بأنه : مجموعة القواعد المنظمة لسلوك الأفراد في المجتمع والتي تسلم السلطة العامة فيه على احترامه ولو بالقوة عند الضرورة.

- أما القانون الطبيعي في الاصطلاح الفلسفي بمعناه العام، فإنه مجموعة القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعي للإنسان والتي لا تمت بصلة الى التقاليد والعادات أو نصوص التشريع، وإنما مصدرها الالهام الفطري السليم والادراك العقلي الصحيح.

فعلى الرغم عدم اتفاق الفلاسفة على مفهوم موحد للقانون الطبيعي بشكل عام إلا أنهم اتفقوا على نقاط معينة يجتمع عليها غالبيتهم، فيما يتعلق بالسمات الأساسية للقانون الطبيعي. فهو نظام عام صادر من الله ويسود البشرية قاطبة، وهو مجموعة من المبادئ النابعة من البشرية لتحقيق الغاية النهائية للإنسانية، والتي يكون مصدرها العقل، وهو قانون أزلي شامل يشمل القواعد السامية للعدالة والحق. (4)

المطلب الثاني - تأثير القانون الطبيعي على التشريعات الوضعية

مما لا شك فيه أن هناك تأثيراً واضحاً للقانون الطبيعي على التشريعات الوضعية الغربية منها على وجه الخصوص، تجلت في تبني عدد من الدول لدساتير لها عمق تاريخي متأثرة بالقانون الطبيعي.

الفرع الأول - مدى تأثير القانون الطبيعي في الدساتير والتشريعات الحديثة:

لطالما كان القانون الطبيعي مصدراً مهماً للقوانين الوضعية، حيث أثار بشكل مباشر على العديد من الدساتير والنظم القانونية حول العالم، ومن أشهر دلالات ذلك هو الاستقلال الأمريكي عام (1776م) الذي استند فيه إلى فكرة أن الجميع متساوين وأن لديهم حقوقاً طبيعية لا يمكن انتزاعها، مثل : الحق في الحياة، والحرية، والسعي وراء سعادة .. (5) ، وكذلك الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة (1948م)، حيث يُعد من أبرز التطبيقات الحديثة للقانون الطبيعي، حيث يقوم على الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان بغض النظر عن الدولة التي يعيش فيها أو النظام السياسي الذي يحكمه؛ إذ تنص المادة الأولى " أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق " ، وهو مبدأ يستمد أصوله التاريخية من مبادئ القانون الطبيعي التي نادى بالمساواة والعدالة كأساس للحكم (6)

أما في التشريعات الوطنية، فإن العديد من الدول تتبنى مبادئ القانون في دساتيرها منها على سبيل المثال الدستور الألماني الصادر 1949م (القانون الأساسي) الذي

ينص على أن كرامة الإنسان مصونه، وهو مفهوم يعكس التأثير المباشر لفكرة القانون الطبيعي التي لا يمكن المساس بها⁽⁷⁾. بالإضافة إلى تبني معظم قوانين الأحوال الشخصية في العديد من الدول على مبادئ مشتقاه من القانون الطبيعي، مثل حق الإنسان في الزّواج، وحماية أسرته وحقوق الأطفال⁽⁸⁾.

أما القانون الليبي فقد نص المشرّع المدني الليبي في المادة رقم (1) في الباب التمهيدي (2) (فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد حكم بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد حكم بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة).

الفرع الثاني - التحديات التي تواجه تطبيق القانون الطبيعي:

على الرغم من التأثير العميق للقانون الطبيعي في التشريعات الحديثة، لا أنه يواجه العديد من التحديات والتي أهمها:

أولاً - **تباين الثقافات والقيم:** في حين أن القانون الطبيعي يفرض أن يكون عالمياً، فإن القيم التي تحكم المجتمعات تختلف بشكل كبير، مما يجعل تطبيقه بشكل موحد أمراً صعباً.

ثانياً - **التعارض في القوانين الوضعية:** ففي بعض الأحيان تتعارض المبادئ المستمدة من القانون الطبيعي مع القوانين الوضعية التي يتم سنّها وفقاً لاعتبارات سياسية، واجتماعية.

ثالثاً - **المرونة في التفسير:** نظراً لأنه القانون الطبيعي يقوم على مبادئ عامة، فإنه يترك مساحة كبيرة للاجتهاد، مما قد يؤدي الى تفسيرات مختلفة في بعض القضايا القانونية.⁽⁹⁾

المبحث الثاني - الجذور التاريخية للقانون الطبيعي:

كانت حياة الإنسان وثيقة الصلة بالطبيعة، نظراً لاعتماده المباشر في المعيشة على ما تجود به الطبيعة عليه، وحيث مكّنت احتكاك الإنسان الطبيعة على اكتشاف قواعد وقوانين ثابتة لا تتغير، جاءت فكرة الأيمان بقانون الطبيعة، وهي فكرة سائدة في المجتمعات القديمة؛ إذ ترى أن قانون الطبيعة له القدرة على ارساء القوانين وتحقيق العدالة، في ذلك الوقت، غير أنه هذه الفكرة أصبحت تتبلور عندما نجح الإنسان في طرح تساؤلات حول شكل هذا القانون، لذلك سندرس الجذور التاريخية للقانون الطبيعي في مطلبين عند الإغريق أولاً، وعند الرومانيين ثانياً.

المطلب الأول - القانون الطبيعي عند الإغريق:

لما كان أصل القانون الطبيعي قديم وأصيل فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفلسفة حيث نجح الإنسان في بلورة فكرة القانون الطبيعي في أساسها الفلسفي، فقد نجح فلاسفة الإغريق في تسليط الضوء عليها ببيانها بعد التأمل في مظاهر الحياة الاجتماعية.... فقام علماء الإغريق بدراسة الكون والظواهر التي يقوم عليها القانون الطبيعي (10) وقسمت إلى ثلاث مراحل

الفرع الأول - مرحلة ما قبل السوفسطائية

إن فكرة القانون الطبيعي هي فكرة قديمة قدم التاريخ، ونجد أن أول محاولات لرسم الخطوط الأولى لمفهوم القانون الطبيعي هي عند الفلاسفة اليونانية، وذلك بسبب احتكاكهم الشديد بالطبيعة لمحاولة منهم لفهم الأصول والمبادئ الأساسية لها، حيث بدأت ملامح القانون الطبيعي بوضوح عند الفيلسوف (هرقليطس) عند بحثه عن أصل القانون فقدم تفسيرات لأساس القانون سمّاها (قانون العالم) حيث تصورت فلسفته إن هذا القانون وجد هكذا منظماً بهذه الطريقة، فلا دخل للدولة فيه ، وكذلك البشر لم يمكن لهم دور في صفة قانون عالم لم يضعه أحد ولا يخضع لأي أحد⁽¹¹⁾، وقد عاصر الفيلسوف اليوناني (أناكسجوراسن) الذي ولد سنة 500 ق.م ، وهو الذي أخذ الفلسفة اليونانية في اتجاه آخر خارج الفكرة المادية حيث يرى أن المادة وحدها لا يمكن أن تكون بهذا الكمال والنظام المتكامل، وإنما هناك مسارات أخرى مبنية على عقل سليم لكي يصل بها إلى السبيل المرجو، فميز هذا الفيلسوف للمرة الأولى في تاريخ فلاسفة اليونان بين المادة المجردة، وبين القوة العقلية المبنية على التجرد، وبين العقل، والجسم، وبين الطبيعة، والإنسان وسلوكه، وأن العدالة السماوية هي التي يجب أن تسود على العدالة الأرضية، فالقانون الطبيعي هو قانون الآلهة⁽¹²⁾

الفرع الثاني - مرحلة السوفسطائية

عندما تطورت الحياة الاجتماعية والسياسية والروحانية في الحضارة الإغريقية برزت بشكل لافت جماعة سميت بالسوفسطائية حوالي القرن الخامس الميلادي وهي كلمة تشبه كلمة (الأستاذ) في تفسيرها ، فهم كانوا كأستاذة الجامعة ينتقلون من بلد الى بلد يعلمون الناس فنون النجاح، فمن الخطأ النظر لديهم كمدرسة مستقلة، وأقدمهم عهداً هو (برونا جوران) المولود سنة (480)ق.م وهو صاحب العبارات الشهيرة (الإنسان مقياس كل شيء) ، وهي فلسفة تمحورت حولها كل فلسفة السوفسطائية،

حيث طبقوا هذه الفكرة على الأخلاق، والسياسة، والقانون، فلا وجود لقانون خارجي أخلاقي عام يخضع له الجميع، وإنما يرجع الحكم في ذلك لإحساس الشخص في ذاته (13)، فأساس القانون وطبيعته إنه مجرد نظام اصطناعي وليس عمل اتفاقي، فهو يتميز بالتعدد حسب الزمان والمكان، ومن أنصار هذا الاتجاه (بروتا جوراس) وهناك اتجاه آخر يرى أن القانون هو تعبير عند إرادة لأقوى، أي: أن العدالة لم يكن لها وجود قبل إصدار القوانين، بينما يرى، (انتيفون) أن القانون أمر مضاد للطبيعة.

الفرع الثالث - مرحلة ما بعد السوفسطائية

(سقراط، أرسطو، أفلاطون): لكي نتحدث عن هذه المرحلة، أي: بعد السوفسطائية يجب أن نتحدث عن مجموعه من أهم الفلاسفة وهم:

أولاً - سقراط: حيث رفض سقراط ما نادى به الفلاسفة السوفسطائية من نظرتهم التي ترى أنه سبيل المعرفة هو الحس، وذهب إلى خلافهم وأقر أن سبيل المعرفة هو العقل، وليس الحس، فالحواس تختلف باختلاف الأفراد، والظروف، وأما العقل فهو واحد دائم لدى الناس جميعاً (14)، وهو أول من توصل إلى فكرة (الأخلاق الطبيعية)؛ لأنه جعل القانون الطبيعي بعد القانون الوضعي، فلا بد من احترام أحكام القانون لديه، ولو كانت على درجة عالية من الظلم، ونادى بإعادة دستور (صولون) الذي ساعد في استقرار البلاد (15).

ثانياً - القانون الطبيعي عند أفلاطون وأرسطو:

إن كان سقراط يؤمن بعدالة القوانين الالهية التي يمكن اكتشافها بالعقل، إلا أنه نظرية القانون الطبيعي لم تكتسب طابعاً فلسفياً إلا على يد أفلاطون وأرسطو. - فأفلاطون استبدل الطبيعة الواقعية بالطبيعة المثالية، وهي لا تدرك من خلال استقرار الواقع المادي، بل يجب التجرد عن العالم الحسي لبلوغ عالم المثل. - أما أرسطو فهو يرى أن الطبيعة هي الطبيعة الخارجية، أو العالم الخارجي الذي دور فيه، وكل ما يملأه من محتويات وموجودات، وعلاقات اجتماعية، فيرى أن الطبيعة في أصلها نظام من الغايات، ويرى أن الاستقصاء التجريبي القائم على المشاهدة من خلاله يمكن الوصول إلى الغايات والقيم (16)، فهو لا يختلف عن أفلاطون ولكن ركز أكثر على العدالة القانونية في نظريته وهو مع ذلك يعد أول من وضع (نظرية المعرفة) (17).

المطلب الثاني - القانون الطبيعي عند الرومانيين:

بعد أن أخذنا لمحة كبيرة عن القانون الطبيعي عند الفلاسفة اليونانية في مراحلهم الثلاثة، والذين انتهوا إلى Law Fnature أفضل وأكثر دقة من مصطلح القانون الطبيعي natural low فمنها كان لزاماً علينا التعرّيج إلى فلاسفة الرومانية، ومدى التطوّر التاريخي في هذه النظرية في المدارس الحديثة.

الفرع الأول - فكرة القانون الطبيعي عند الرومان:

لم يعرف الرومان فكرة القانون الطبيعي، فهي فكرة داخلية عليهم تسربت إليهم بفعل عاملين اثنين هما:

أولاً: تأثرهم بالتراث الفكري والثقافي والفلسفي اليوناني بصفة عامة، وبالفلاسفة الواقعيين بصفة خاصة (18) خصوصاً الفيلسوف (شيشرون) الذي عبر عن إيمانيه بوجود قانون طبيعي في كتابه (الجمهورية).

ثانياً: حاجتهم العملية للبحث عن مصدر للقانون لكي ينتقوا منه أحكاماً لتطبيقها على علاقاتهم الاجتماعية القائمة بين أفرادها من جهة، وبين علاقاتهم مع الأجانب من جهة أخرى (19)، فقد عرف الفقهاء الرومان القانون الطبيعي بمعناه الواسع العام بأنه (القانون الذي يتكون من قواعد عامة، أبدية ثابتة، وموجودة في الطبيعة يدركها الانسان بالعقل ولا يتغير بتغير الزمان أو المكان).

الفرع الثاني - القانون الطبيعي في العصور الوسطى:

تطوّر القانون الطبيعي بشكل لافت في العصور الوسطى فبعد أن كان فلسفة عند الإغريق، وصار قانوناً عند الرومانيين، انتهى به الأمر ليكونوا ديناً في العصور الوسطى، فمن إرهابات سيطرت الكنيسة ورجالها، جعلوا القانون الطبيعي القانون الإلهي، فهو أبدي ودائم ثابت ولا يتغير ولا يتم الوصول إليه إلا عن طرق الوصي الإلهي، حيث ينظر إليه أنه نظرية مسيحية دينية لها علاقة وثيقة بالكنيسة الكاثوليكية، ولعل أشهر من نادوا بها هو الفيلسوف الإيطالي (توما الأكويني) (20)

الفرع الثالث - في العصور الحديثة:

بالرغم من أن فكرة القانون الطبيعي موغلة في القدم وإن أصول هذه الفكرة قد تبلورت وتكاملت على فلاسفة القرون القديمة في اليونان، وبعدها إلى عهد الرومانيين الذين اعتبروها تشريعاً لا غنى عنه إلا أنه هذه الفكرة ازدهرت وتطوّرت تطوّراً كبيراً في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وذلك بسبب أن أوروبا كانت

قد خلعت عنا سطوت الكنيسة وانقسمت الى دول مستقلة بذاتها، فكانت في حاجة عند بناؤها علاقات جديدة الى الاعتماد على قانون عام يستوعب كل هذه القوانين الوضعية فكان لها القانون الطبيعي هو الحل، حيث برز القانون الطبيعي بشكله الحديث مع الفيلسوف الهولندي الأصل (برتوسن هيجمو- (1583-1645) والذي تحدث عن سيادة القانون الطبيعي وربطه مع القانون الوضعي حيث عرف القانون الطبيعي في الكتاب بأنه مجموعة المبادئ التي يدركها العقل والملزمة للمواطنين، والحكام، والالهة على حد سواء.

وأن الهدف الاسم للقانون الطبيعي عند جروتوس هي العدالة، والعدالة تعني عدم التعدي على حقوق الآخرين، من بعده أثنى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز أهم منظري لقانون الطبيعي والمولود سنة (1588م) حيث أولى اهتماماً خاصاً بالقانون الطبيعي والسياسي حيث ركز في فلسفته على المعاني الرائجة في عصره مثل المساواة، القانون الطبيعي، الحقوق الطبيعية، وميز كذلك بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، فيقول عنه ذلك (حرية كل أنسان ان يحافظ على طبيعة وحياته، وان يستعمل قوته كيفما يشاء بينما القانون هو الذي يحدد تلك الحقوق ويجعل لها مساراً لا تتعداه)(21)

المبحث الثالث - مفهوم القانون الطبيعي بين المسيحية والإسلام:

لما كان القانون الطبيعي من المفاهيم التي يتعذر رسم ملامحها أو تحديدها تحديداً منطقياً بوضوح ودقة وذلك لعدم استقرار المفهوم على حال معينة منذ نشوء فكرته الأساسية قبل خمسة وعشرين قرناً حيث كان للأحداث السياسية والظروف الاجتماعية والفلسفات الفكرية التأثير الواضح عليه، وهذه الأفكار ألقت على المسيحية ونظرتها الى القانون الطبيعي كما كان لها تأثير واضح على الإسلام سنوضح معالمها في المطالب الآتية.

المطلب الأول - مفهوم القانون الطبيعي على الديانة المسيحية الغربية:

لكي تفهم فكرة القانون الطبيعي في الفكر المسيحي يجب أن تفهم مدلول القانون الطبيعي في العصور الوسطى، وأنه نفرق بين عهد أباء الكنيسة، ويبدأ هذا العصر بظهور المسيحية وينتهي بأواخر عهد (شاليمان) وبين عهد (اللاهوتية)، أو ما يطلق عليه العهد المدرسي، والذي يبدأ من عام (800) ميلادي حتى نهاية العصور الوسطى.

الفرع الأول - القانون الطبيعي من القرن الرابع حتى القرن الثالث عشر:

تبنّت الكنيسة في عهد المسيحية الأول فلسفة الفصل التام بين السلطات الدينية، والوضعية، وتم رسم حدود هذا الفصل من خلال المقولة المشهورة أعط ما لقيصر لقيصر وأعط ما لله لله. فتناول القديس أوغسطين (354-430م) في كتابه (مدينة الله) القانون الطبيعي بالقانون الإلهي، ووصفه بأنه قانون سماوي.

فالقانون الطبيعي عند آباء الكنيسة هو عبارة عن قانون أزلي مقدس، وضعه خالق الكون ليسيّر الناس وفق سننه في تنظيم علاقاتهم، فهو قانون ثابت وعام تسري مبادئه على جميع الناس، وهكذا لا يتم التوصل إليه إلا وفقاً للعقل. (22)

الفرع الثاني - عصر الفلاسفة اللاهوتيين (العصر المدرسي):

أفرزت التحولات الاقتصادية التي مرت بها أوروبا في القرنين الثاني عشر، والثالث عشر، تيارات فكرية وفلسفية جديدة نتيجة اتساع التجارة وتطور المدن حيث تهدف هذه الأفكار الى الاستفادة من التطور العملي والتقني والبحث عن الخواص الطبيعية للأشياء.

- حيث ظهر القديس (توما الأكويني) صاحب المثال الأول للفلاسفة للعصر المدرسي أو عصر اللاهوتية حيث كانت ترتكز فلسفة (توما الأكويني) على إعادة اكتشافات كتابات أرسطو خرجها ومحاولة في دمجها مع الأفكار المسيحية اللاهوتية.

- حيث تبلورت أفكاره حول رفض فكرة أن القانون والحكومة تتأصلن في الخطيئة، وكذلك محاولة التوفيق بين فلسفة اللاهوت في التوفيق بين طرق المعرفة بالوحي وبين العقل كطريق للإيمان.

- فتبنى فكرة أنه هناك أربعة أنواع من القوانين الأبدي، والطبيعي، ثم الإلهي، وأخيراً الإنسان البشري.

- القانون الطبيعي عند توما الأكويني هو (مجموعة المبادئ التي يستوحىها العقل الإنساني) فهو قانون عقلي يقوم على المبادئ العقلية التي تمثل انعكاساً للحكمة الإلهية (23)

المطلب الثاني - القانون الطبيعي في الفكر الإسلامي:

لما كانت فكرة القانون الطبيعي عند فلاسفة الإغريق والرومان تقضي وجود قانون ثابت يعد النموذج الذي يجب على البشر الامتثال له، واتباعه، عند سن القوانين

الوضعية، والذي يمكن اكتشافه بالعقل فهل كانت عند العلماء المسلمين تفسر الطرح من حيث نظرتهم للقانون الطبيعي أم لا؟
فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين شبيهة بفكرة تعرف عند علماء المسلمين بالتحسين، والتقييح العقليين كمصادر للتشريع الاسلامي الاستحسان، والمصالح المرسله هي أقرب الى فكرة القانون الطبيعي لأنه فيها المجال الواسع للإقرار بعالم ينص عليه صراحة في قواعد وأحكام الشريعة ويستعان لكل ما هو يستنبطه العقل من مبادئه. (24)

الفرع الأول - التحسين والتقييح عند الأصوليين (الأحناف):

تتمحور فكرة الحسن والقبح عن الأحناف يكونان لذات العقل ضمهم يتفقون في ذلك مع المعتزلة في ان يصف الافعال حسنة بذاتها وثابته قبل ورود الشرع بالأمر بها، وأنها تستحق المدح والثواب بمعنى: أن حسنها عقلي، واقعي لا يتوقف ادراكه على امر شرعي وأن الحسن والقبح المتنازع عليهما ثابتان في الفعل ؛ ولكنهم لم يحصر صفة هذا الثبات (25)

الفرع الثاني - الحكمة الالهية عن الأشاعرة:

تعود فكرة القانون الطبيعي عند الاشاعرة حول أن الله غني عن عبادة وهو لم يخلق الخلق لجلب مصلحة أو دفع مضرة، فهو الغني عن العالمين، فهنا ترتب نتيجة بانتفاء الغاية والغرض في أفعاله - تعالى-. فخلق الخلق بدون علة أو باعث، وفعل ذلك إنما للإرادة الالهية فيقول الأشعري في كتابه اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تبريراً لهذا، أنه الملك القاهر الذي يسر بمملوك ولا فوقه مبيح، ولا أمر ولا زاجر، إلا من رسم له الرسوم، وحد له الحدود (26)

الفرع الثالث - فكرة الحسن والقبح عند ابن رشد:

لما كان وقد ذكرنا ما سبق أن فكرة الحسن والقبح تتشابه مع فكرة القانون الطبيعي، وأن علماء المسلمين قد تأثروا في ذلك، فان (ابن رشد) ربما يملك من نظرة نافذة متعمقة لم يقف عند الشكل أو الإطار العام للفكرة؛ بل غاص فيها فلسفياً حيث لخص نظرتة حول ذلك بقوله (إن الشرائع هي الصناعة الضرورية المدنية التي تؤخذ مبادئها من العقل والشرع، ولا سمياً ما كان منها عاماً لجميع الشرائع، وإن اختلف ذلك بالأقل أو الأكثر. فالقانون عنده صناعة ضرورية مدنية، فهو ضرورة اجتماعية ووسيلة لتحقيق الغاية من وجوده أصلاً، وأن القانون من ضرورات الحياة الإنسانية، او تعاون

بين العقل والشرع، في تحديد مبادئها العامة فيقول ابن رشد الشرائع هي ان يتقلد من الأنبياء الواعظية القانون عامة.

مبادئ القانون عامة ولا تخلو شريعة منها وهي مبادئ القانون الطبيعي وان هناك مبادئ وقواعد يقررها القانون الإلهي (الوحي الديني) (27)

الخاتمة:

وفي الختام فإننا نحمد الله - تعالى - أن أعانني على إنهاء هذا البحث والذي نرجو أن أكون قد وفقت فيه إلى استعراض فلسفة القانون الطبيعي كمصدر من مصادر القانون، والذي توصلت فيه إلى نتائج عدة بعد البحث والتقصي والتحليل التاريخي، والمقارنة فإن فكرة القانون الطبيعي كانت معروفة وسائد على مرّ التاريخ فهو قانون أزلي شامل، يشمل القواعد السامية للعدالة والحق، وأنه كان له التأثير الواضح على التشريع والقضاء في ليبيا ومصر، تجلت (المادة الرابعة) من القانون المدني الليبي باعتبار القانون الطبيعي أحد مصادر القانون، كما كان قد ألقى بضلاله على الكثير من الدساتير في العالم كال دستور (الأمريكي) وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة (1948م) و(الدستور الألماني)، وأن أصل فكرة القانون الطبيعي كانت عند الفلاسفة اليونانية أصحاب الفلسفة المثالية، ومن بعده تبناه الفلاسفة الرومانية في عهد الكنيسة وبعدها، كما كان لعلماء المسلمين التأثير الكبير بفكرة القانون الطبيعي تمحورت حول مبدأ الحسن والقبح والاستحسان، والمصالح غير أن هناك اتجاهات مذهبية منها الأحناف والأشاعرة، ولكن كان تبلور فكرة القانون الطبيعي، بشكلها الشبه مثالي على يد العلامة الفيلسوف ابن رشد.

وأخيراً وليس آخراً أرجو أن أكون قد وفقت في نقل صورة فلسفية متعمقة عند فلاسفة القانون الطبيعي كمصدر من مصادر القانون.

الهوامش:

- (1) رجاء علوي، القانون الطبيعي طبيعة وقانونية، مجلة تبيان العدد (50) المجلد (13) خريف 2004 ص74.
- (2) أبو القاسم عيسى دروس في فلسفة القانون محاضرات أُلقيت على طلبية السنة الأولى للحقوق جامعة غرداية الموسم الجامعي 2018، 2019 ص25.
- (3) عبد السميع سالم الهراوى القانون الطبيعي وقواعد العدالة سلسلة كتابك لمحررها أنيس منصور دار المعارف ص7.
- (4) أحمد فولانه الفلسفة والقانون الطبيعي مجلة المعيار جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الانسانية قسنطينة المجلد (27) عدد (5) ص290.
- (5) اعلان استقلال الامريكي <https://ar.wikipedia.org> تاريخ الزيارة 2025-2-16.
- (6) الاعلان العالمي لحقوق الانسان 10 كانون الاول /ديسمبر 1949م <https://www.un.org> تاريخ الزيارة 2025-2-16.
- (7) دستور ألمانيا 1949م شاملاً تعديلاته <https://www.constituteproject.org> تاريخ الزيارة 2025-2-16.
- (8) محمد يوسف، القانون الطبيعي وتطور الفكر القانوني دار الفكر العربي القاهرة 2020 ص205.
- (9) على الموسوى، مبادئ الفلسفة القانون الطبيعي، دار الجيل بيروت لبنان 2018 ص185.
- (10) أحمد فولان ، مرجع سابق، ص293.
- (11) رجا بهلول مرجع سابق ص95، أحمد فولان المرجع نفسه ص294.
- (12) محمد شريف أحمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين دراسة مقارنة نشرت منتدى الفكر الاسلامي والطبقة الثانية سنة 2011 ص104.
- (13) طه غازي درون في فلسفة القانون الطبعة الأولى 2022 دار النهضة العربية ص34.
- (14) طه عوض غازي مرجع سابق ص36.
- (15) نفين محمود عبد الوئيس فلسفة القانون والعدالة عند جون لوك مجلة كلية الآداب بني سويف ع1681 يونيو سبتمبر 2023 ص249.
- (16) طه غازي المرجع نفسه ص39.
- (17) أحمد فولانه، مرجع سابق ص296.
- (18) الرواقية أو الرسوقية هي مذهب فلسفي أنشأه الفيلسوف اليوناني (زينون السيشمو في أثينا بداية القرن الثالث قبل الميلاد ومن أشهر الرواقيين المتأخرين هو لوكيوس سينكا، وماركوس أورولسيوس، <http://ar.wikipedia.org> تاريخ الزيارة 2025/2/19، الساعة العاشرة ليلاً.
- (19) أحمد شريف أحمد مرجع سابق ص12.
- (20) هو خريج جامعة كلية الفنون – جامعة نابولي والمولود (1274-1225) وهو القائل (لا بد للحياة الإنسانية من عناية قصوى)، د. يوسف تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط، الفصل التاسع مؤسسة هنداوي للنشر 2025، بدون رقم صفحة.
- (21) أحمد فؤاد، مرجع سابق، ص302.
- (22) محمد شريف أحمد، مرجع سابق، ص198.
- (23) طه عوض غازي مرجع سابق ص102.

- (24) عبد السميع سالم الهراوي مرجع سابق ص65.
- (25) حمد شريف أحمد مرجع سابق ص314
- (26) طه غازي، مرجع سابق، ص111.
- (27) محمد شريف أحمد مرجع سابق ص189